العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط

"دراسة ميدانية"

إعداد/ ليديا صفوت بخيت(*)
إشراف / أ.د / عبد الباسط محمد عبد المعطي (**)
أ.د / اعتماد محمد علام(***)
أ.د / فاطمة يوسف القليني(****)

المقدمة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن العوامل المؤثرة فى السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط ودور هذه السياسة فى تحقيق فاعلية الرسالة الإعلامية للوكالة ومن ثم تحقيق أهدافها كتنظيم، وذلك باستخدام البيانات الكيفية Qualititave Data التى أسفرت عنها المقابلات مع بعض نواب رئيس التحرير بالوكالة، ويتميز هذا النوع من البيانات بالصدق Validity وإتاحة حرية التعبير حيث يتيح مساحة واسعة من الحرية للمبحوثين للتعبير عن مشاعرهم وتفاعلاتهم تجاه موضوع البحث؛ ومن ثم يشجع على التعمق فى البحث والتفسير، ولذا تعد البيانات الكيفية أكثر أنواع البيانات كسبًا للصورة الكاملة لما يتم بحثه من موضوعات (اعتماد علام،2012 :13).

ومن ثم تفيد هذه البيانات فى الكشف عن ملامح السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة فى هذه السياسة وآثارها فى فاعلية الرسالة الإعلامية للوكالة.

(*) باحثة بقسم إعلام – كلية اداب - عين شمس.
(**) أستاذ علم الاجتماع السابق - بكلية البنات - جامعة عين شمس.
(***) أستاذ علم الاجتماع - بكلية البنات - جامعة عين شمس.
(****) أستاذ علم الاجتماع - بكلية البنات - جامعة عين شمس.

وتستقى هذه الورقة أهميتها العملية من أهمية الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء على المستوى المحلى والدولى حيث تعد مصدرًا أساسيًا للمعلومات بالنسبة لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة (وكالة أنباء الشرق الأوسط ،1996 :6) وقد تعاظم دورها فى الوقت الحاضر بسبب ثورة المعلومات والاتصالات التى أدت إلى زيادة التدفق الاعلامى والمعلوماتى، بحيث أصبح للإعلام بصمة واضحة على صناعة المعلومات، لأنه يشكل الطريقة التى يتلقى بها الجمهور المعلومات، كما يؤثر فى نوعية ومضمون هذه المعلومات (فاطمة القلينى،2002 :5) وهنا يبرز التحدى الأساسى الذى يواجه الإعلام العربى فى عصر العولمة وهو الوصول إلى مصادر الأخبار والفجوه الكبيرة بين من له حق الحصول على المعلومات ومن لايملك هذا الحق (Baran,Davis,2006:373)

ولعل هذا ما دفع الدول العربية إلى التفكير فى إنشاء وكالات أنباء وطنية وإقليمية لمواجهة سيطرة وكالات الأنباء العالمية، وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط من أقدم الوكالات العربية والإقليمية كما أنها أول وكالة أنباء فى إفريقيا ودول العالم الثالث، ولها شبكة مراسلين فى الداخل والخارج لتغطية الأخبار المحلية والإقليمية، كما كانت عضوًا مؤسسًا فى كل من وكالة الأنباء الإسلامية ووكالة الأنباء الإفريقية ومجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز واتحاد وكالات الأنباء العربية ورابطة وكالات أنباء البحر المتوسط.(وكالة أنباء الشرق الأوسط،2013 :4).

ومن ناحية أخرى **تأتى أهمية هذه الورقة باعتبارها محاولة علمية** للتعرف على دور السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط فى تحقيق فاعلية رسالتها الإعلامية، وقد تبين من خلال اطلاع الباحثة على المصادر المتاحة والمتعلقة بموضوعها أن هناك عددًا قليلاً من الدراسات الأكاديمية –خاصة العربية- التى تناولت موضوع وكالات الأنباء بالرغم من أهمية هذا الموضوع البحثى. وقد كان اهتمام أغلب هذه الدراسات والبحوث منصبًا إما على تاريخ وكالات الأنباء المختلفة

ونشأتها وتطورها أو على موضوع التدفق الإخبارى بين دول العالم المتقدم والنامى. وتوصلت هذه الدراسات إلى استمرار سيطرة وكالات الأنباء العالمية على تدفق الأخبار عبر العالم رغم إنشاء وكالات أنباء وطنية وإقليمية ومجمعات إخبارية بهدف التخلص من التبعية الإعلامية والحد من نفوذ الوكالات الدولية.

ومن ناحية أخرى تشكل السياسة لتحريرية – كما أشارت نتائج بعض الدراسات – إحدى الإشكاليات الرئيسية التى تؤثر فى العمل الصحفى فى مصر، حيث تلجأ أغلب المؤسسات الصحفية إلى الاستناد إليها فى حجب ما تشاء من أخبار وحقائق ووضع خطوط حمراء للقائمين بالاتصال ويعد هذا سببًا أساسيًا من أسباب معاناة الصحفيين، خاصة فى ظل غياب مظاهر الممارسة الديموقراطية فى معظم المؤسسات الصحفية بسبب عدم مشاركة المحررين فى وضع السياسة التحريرية (عمر حسين،2006 :127).

ومن ثم يمكن بلورة إشكالية هذه الورقة فى التساؤل التالى

ما العوامل المؤثرة فى السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط باعتبارها مؤسسة صحفية قومية تتبع مجلس الشورى وإلى أى مدى تؤثر هذه السياسة فى فاعلية الرسالة الإعلامية للوكالة ؟

أولاً: الأهداف والتساؤلات:

يمكن تحديد أهداف هذه الورقة فيما يلى:

الهدف الأول:

التعرف على ملامح السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1- من يضع السياسة التحريرية للوكالة؟

2- ما ملامح السياسة التحريرية للوكالة؟

3- إلى أى مدى اختلفت هذه السياسة بعد ثورة 25 يناير؟

4- كيف يتعرف المحررون الجدد على ملامح السياسة التحريرية للوكالة؟

الهدف الثانى:

رصد العوامل الداخلية المؤثرة فى السياسة التحريرية للوكالة وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1- كيف يؤثر نمط الملكية فى السياسة التحريرية للوكالة ؟

2- كيف يؤثر نمط الإدارة فى الوكالة على سياستها التحريرية؟

3- إلى أى مدى تؤثر الإمكانات المادية للوكالة فى سياستها التحريرية ؟

الهدف الثالث:

الكشف عن العوامل الخارجية المؤثرة فى السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1- كيف تؤثر السياسة العامة للدولة فى السياسة التحريرية للوكالة؟

2- إلى أى مدى يؤثر التنافس مع وكالات الأنباء ووسائل الإعلام فى السياسة التحريرية للوكالة؟

الهدف الرابع:

التعرف على رؤية القائمين بالاتصال فى الوكالة حول تأثير سياستها التحريرية فى فاعلية الرسالة الإعلامية لها وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1- إلى أى مدى تؤثر السياسة التحريرية للوكالة فى فاعلية رسالتها الإعلامية؟

2- إلى أى مدى يمكن تطوير السياسة التحريرية للوكالة؟

ثانيًا:المفاهيم والتعريفات الإجرائية:

1- السياسة التحريرية

هى مجموعة المبادىء والقواعد التى تتحكم فى الأسلوب أو الطريقة التى يقدم بها المضمون الصحفى وتكون فى الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمنًا من جانب أفراد الجهاز التحريرى وتظهر فى ممارستهم للعمل الصحفى وتخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها (ماجدة عبد المرضى،2008: 160) وتؤثر فى السياسة التحريرية مجموعة من العوامل بعضها يتصل بالمؤسسة الصحفية من الداخل والبعض الآخر خارجى وقد صنف بعض الباحثين هذه العوامل إلى:

- عوامل مباشرة وتتمثل فى:

أيدولوجية الصحيفة والجوانب المادية لها وجهازها التحريرى.

- عوامل غير مباشرة ترتبط:

بالظروف العامة للدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وتعرف **السياسة التحريرية إجرائيًا** "بأنها القواعد والتوجيهات التى تلتزم بها أقسام التحرير المختلفة بوكالة أنباء الشرق الأوسط بشأن المضمون الذى تبثه الوكالة فى نشراتها المختلفة".

2- وكالة الأنباء News Agency.

وكالة الأنباء هى مؤسسة إعلامية تعمل أساسًا فى مجال جمع الأخبار ونشرها عن طريق توزيعها على الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون وكل من يرغب فى الحصول عليها وتعمل وكالات الأنباء من خلال شبكة واسعة من المندوبين والمراسلين المنتشرين فى أماكن كثيرة "داخليًا وخارجيًا" وهى بذلك توفر لوسائل

الإعلام كمية كبيرة من الأخبار ما كانت تستطيع أى وسيلة الحصول عليها بوسائلها الذاتية.

ولم تعد وكالات الأنباء تقصر عملها على مجال الأخبار فقط بل أصبحت تعمل فى كل فنون العمل الصحفى إذ شملت إجراء تحقيقات صحفية ومقابلات وبحوث ودراسات، كما لم تعد تعمل لخدمة الصحف فقط بل تعمل كذلك فى خدمة الإذاعة والتليفزيون (كرم شلبى،1988: 391).

فقد ساعد التطور التكنولوجى فى مجال الإعلام على زيادة الطلب على الأنباء المرئية مما أدى إلى ظهور وكالات الأنباء العالمية المصورة التى تعد عنصرًا هامًا ومصدرًا أساسيًا من مصادر أخبار التليفزيون ولها أهميتها البالغة فى إثراء المادة الإخبارية المصورة لأنها تقدم تغطية شاملة للأحداث العالمية الهامة.

والجدير بالذكر أن وكالات الأنباء اتخذت اسمها من طبيعة عملها كوكيل ممثل للصحف والإذاعات والتليفزيون (محمد منير حجاب، 2004 :622).

ومنذ صدور قانون 19 فى أكتوبر1970 فإنه لا يحق اكتساب تسمية وكالة أنباء إلا للمؤسسات المسجلة فى قائمة محددة من قبل اللجنة للمنشورات ووكالات الأنباء.

(Conseil International de la Langue Francaise, 1991:2).

3- الفاعلية Effectivenss:

اختلف الكتاب والباحثون فى تعريف الفاعلية من الناحية الاصطلاحية ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود تباين فى وجهات نظر القائمين عليها كما يرجع إلى وجود تباين فى المنطلقات العلمية للباحثين(اعتماد علام ، إجلال حلمى ،2013: 125).

* فالبعض يركز على العمليات التنظيمية الداخلية للمنظمة باعتبارها خصائص محددة لفعاليتها حيث تعرف الفعالية التنظيمية من خلال الأنشطة والممارسات التنظيمية الداخلية كسهولة أداء الوظائف الداخلية ومدى الاستفادة من طاقات الأفراد وسلامة تدفق المعلومات داخل المنظمة.

* بينما يركز آخرون على علاقة المنظمة بجمهور المتعاملين معها حيث تعرف الفعالية التنظيمية بأنها "درجة نجاح المنظمة فى مواجهة المتطلبات البيئية وإشباع حاجات وتوقعات جمهور المتعاملين معها" (نجوى الطبلاوى ،1996 :40).

* ويمكن تعريف الفاعلية التنظيمية أيضًا بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها والاستفادة من إمكاناتها البشرية والمادية (الداخلية والخارجية) ومن خبراتها السابقة الايجابية منها والسلبية (اعتماد علام ، إجلال حلمى ،2013 :126).

ويرتبط مفهوم الفعالية التنظيمية بمجموعة من المفاهيم ذات الصلة بها مثل الكفاءة وفعالية الأداء، فالكفاءة Efficiency هى "الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة بما يحقق أقل تكلفة ممكنة وهى إحدى عناصر الفعالية ومطلبٌ ضرورى لها" (نجوى الطبلاوى،1996 :41).

أما فعالية الأداء الوظيفى"فهي قدرة الفرد على تحقيق المهام والأعمال المحددة له مسبقًا فى الوقت المحدد (فؤاد فايد،2006 :66).

ويذكرBecker أن تحقيق فعالية أداء المنظمة ككل يتطلب اهتمام كافة المديرين وعنايتهم فى جميع المستويات الإدارية بتطوير أداء المرؤوسين مما ينعكس بالضرورة على أداء العمل وفعالية المنظمة (Becker,2001:86).

وفى مجال الاتصال فإن الفاعلية تعنى مدى نجاح القائم بالاتصال فى ممارسته لمهنته وتقاس بمدى تأثيره فى الجمهور الذين يتوجه إليهم، وفى أداء باقى عناصر عملية الاتصال بكفاءة عالية (محمد حجاب،2004 :393).

وتعرف **الفاعلية إجرئيًا** بأنها "تحقيق وكالة أنباء الشرق الأوسط لأهدافها المتمثلة فى الحصول على الأنباء من المصادر المختلفة فى داخل مصر أو خارجها وبثها وتسويقها لجمهورها المتمثل فى المؤسسات المشتركة فى خدماتها وأيضًا نجاح الوكالة فى إقامة علاقات تفاعل تبادلية بينها وبين المؤسسات التى تتعامل معها مثل المؤسسات الإعلامية المختلفة والوزارات والسفارات، والهيئات والمنظمات سواء على المستوى المحلى أو العربى أو الدولى، وقدرتها على التنافس مع وكالات الأنباء الأخرى من حيث الدقة والموضوعية وسرعة بث الأخبار وتنوع الخدمات المقدمة للمشتركين خاصة على المستوى المحلى والإقليمى.

4- الرسالة الإعلامية:

الرسالة هى التى تحتوى على عدد من المعانى أو الأفكار التى ينقلها المرسل أو القائم بالاتصال إلى الطرف الآخر وهو المستقبل ويتم التعبير عن هذه المعانى أو الأفكار من خلال الرموز اللغوية أو اللفظية أو من خلال الرموز غير اللفظية أو من خلالهما معًا.

(محمد عبد الحميد،2004: 29).

كما تعرف الرسالة أيضًا بأنها مضمون السلوك الاتصالى وتتضمن اللغة ويطلق عليها كود الرسالة وتعنى مجموعة الرموز التى لابد أن يكون لها مغزى عند المتلقى وفى العادة تأخذ شكل العبارات والمعلومات التى تقدم الاستنتاجات والأحكام التى تنتقل إلى المتلقى.

(فاطمة القلينى،محمد شومان،2003: 19-20).

وتعرف **الرسالة الإعلامية إجرائيًا** "بأنها الخدمات الصحفية المختلفة التى تبثها وتسوقها وكالة أنباء الشرق الأوسط لمشتركيها وتحصل عليها من مصادرها فى الداخل والخارج".

ثالثًا:الإطار النظرى:

تستمد هذه الورقة إطارها النظرى من النظرية النقدية Critical Theory.

(أ) التعريف بالنظرية.

تعتبر هذه النظرية من **الاتجاهات** النظرية الحديثة التى تناولت الاتصال الجماهيرى وترتبط بمعهد البحوث الاجتماعية الذى تأسس فى جامعة فرانكفورت عام 1923، وقد أرسى قواعده فيلكس هيل وضم هوركهايمر وتيودورادرنو وهربرت ماركيوز وإيرك فروم ويورجن هابرماس وبفضل جهودهم المتواصلة اكتسبت المفاهيم النظرية التى يطرحونها معان أكثر تحديدًا ووضوحًا، ويشكل مجمل الجهد النظرى الصادر عنهم الملامح الأساسية لما عرف بمدرسة فرانكفورت كنظرية تتجه لنقد الواقع الاقتصادى والثقافى للمجتمعات الرأسمالية مستندة فى ذلك إلى إعادة توجيه الماركسية من جديد حيث شهدت عشرينات القرن الماضى عملية إحياء النظرية الماركسية فى وسط وغرب أوربا (زكى عبد المجيد،1995 :25).

(ب) النظرية النقدية ودراسة الاتصال الجماهيرى.

تنظر النظرية النقدية بصفة عامة إلى وسائل الإعلام نظرة متشككة فى علاقتها بالسلطة والقوى المسيطرة فى المجتمع وترى أن الصراع القائم فى المجتمع بين هذه الوسائل وتلك القوى يميل إلى أن يكون فى صالح القوى المسيطرة التى تؤكد نفوذها وتسير فى ممارسة هذا النفوذ من خلال وسائل الإعلام وذلك بإعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية بما يتفق مع رؤيتها وأهدافها. (محمد عبد الحميد،2004 :209).

والجدير بالذكر أن الدراسات النقدية التى تناولت تأثير الميديا فى المجتمعات الغربية توصلت إلى أن التغيرات البنيوية التى تمر بها المجتمعات حاليًا ترجع بدرجة كبيرة لتأثيرات الصحافة والميديا، حيث تقر هذه الدراسات بتأثير الميديا على منظومة القيم وبقدرتها على إحداث تحولات جذرية بالمجتمعات تؤدى لحالة من التناقض بين ما كان موجودًا من قيم وتقاليد وبين ما هو قائم فعلاً.

ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن الميديا أصبحت سلاحًا برجوازيًا قويًا تستخدمه الطبقة المسيطرة للهيمنة على المجتمع ولتطويع وإخضاع باقى الطبقات الاجتماعية بحسب توجهاتها، ومن ثم فهى قادرة على تحقيق استقرار المجتمعات الرأسمالية المتقدمة عن طريق حشد وتعبئة الجماهير تجاه القضايا التى تحقق هذا الاستقرار، ولعل السبب وراء دراسة تأثير الميديا على المجتمع الغربى هو أن هناك حقيقة ماركسية تشير إلى أن الميديا تعتبر أداه ايديولوجية للهيمنة والسيطرة فهى مكمل لوجود الرأسمالية ذاتها واستمرارها إذ تتطور بتطورها وتضعف بضعفها وبالتالى دائما ما تكون المعلومات حكرًا على قلة من الرأسماليين Mcnair (Brian,2006:15-17).

وقد لعب هابرماس وهو أحد رواد الجيل الثانى لمدرسة فرانكفورت دورًا هامًا فى هذا الصدد من خلال رؤيته النقدية للإعلام باعتباره وسيلة فعالة من وسائل هيمنة الدولة ومؤسساتها البيروقراطية التى تستخدمها لخلق رأى عام يساند توجهاتها ومشروعها العام فى السيطرة. وتناول هابرماس ظهور الصحف الرأسمالية التى تدافع عن النظام القائم والمصالح الرسمية الموجودة آنذاك الأمر الذى يعتبر بداية لظهور هيمنة السلطة من خلال مؤسساتها القائمة المرتبطة معها أيديولوجيًا.

ويرى هابرماس أن احتكار وسائل الإعلام من قبل فئة اجتماعية صغيرة تمثل مجموعة من المصالح والتزام السلطة بنظام اقطاعى داخل المحيط العام هما الصفتان البارزتان داخل النظام الرأسمالى، وقد ظل يسعى نحو هدفه الأساسى المتمثل فى

تكوين منهج فكرى نقدى يطرح أنماطًا جديدة من الاتصال تعمق العلاقة بين الفرد ومجتمعه (عواطف عبد الرحمن، 2002 :31-34)، حيث دعا إلى خلق أنماط اتصالية جديدة تنمو وتتطور من خلال الحوارات الجماعية القادرة على طرح خطاب عقلانى نقدى يحل محل الخطاب الرسمى.

مبررات اختيار النظرية النقدية موجها للبحث:

1- تتميز النظرية بالمرونة ومن ثم فإنها لا تعوق الباحث عن استيعاب المستجدات التى تطرأ على الظواهر والعلاقات الاجتماعية ذلك لأنها ترى أن التنظير عملية متواصلة ومنفتحة على الواقع(عبيرأمين،2004 :16).

2- تهتم النظرية النقدية بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام -على أساس أدائها الفعلى وليس أهدافها المعلنة – فى تداول وتأمين الهيمنة الفكرية (حسن عماد،1999 :120) فتنظر إليه باعتباره وسيلة مباشرة من وسائل هيبة الدولة و مؤسساتها تستهدف تكوين رأى عام مواز لأهدافها فوسائل الاتصال تتأثر ببناء القوه الاقتصادية والسياسية المهيمنة، التى توظف الرسائل الاتصالية لتدعيم هيمنتها وتحقيق مصالحها لذا تركز على نظم ملكية وسائل الإعلام وآليات السيطرة عليها، ومن ثم تهتم بدراسة لعبة القوة داخل المؤسسة الإعلامية بدءًا من أسلوب تشكيل الأنباء بواسطة العلاقات السائدة من خلال العلاقة بين رؤساء التحرير والصحفيين ومصادر أخبارهم.

رابعًا:الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء مجموعة من الدراسات والأبحاث العالمية والعربية التى تناولت السياسة التحريرية ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها سواء المرتبطة بالمؤسسة الإعلامية – وخاصة الصحفية – من الداخل أو المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع وآثارها على العمل الإعلامى بغرض

الوقوف على أبرز القضايا التى تناولتها هذه الدراسات والمنطلقات النظرية والمنهجية التى اتبعتها وأهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسات للمقارنة بينها وبين النتائج التى توصلت إليها هذه الورقة ، ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الدراسات فى استنباط مجموعة من المتغيرات التى تم الاستفادة منها فى صياغة أهداف هذه الورقة **وفيما يلى عرض لهذه الدراسات:**

ونبدأ بدراسة(1993) Stamm&Underwood التى ركزت على سياسات غرفة الأخبار وما يطرأ عليها من تغيرات على الرضا الوظيفى للقائمين بالاتصال وطبقت على(429) مفردة من العاملين بالصحف الأمريكية، **واوضحت النتائج** أن لتغيير سياسات غرفة الأخبار أثر على مستوى الرضا الوظيفى، فكلما ساعدت هذه التغييرات على تحسين جودة الصحيفة، وتحقيق مزيد من التوازن بين الأهداف الصحفية والتجارية ،ومزيد من الديموقراطية فى الإدارة والتوافق بين الصحفيين وسياسات غرفة الأخبار ارتفع مستوى الرضا الوظيفى لدى العاملين والعكس صحيح.

أما دراسة (1994) Pearce فقد اهتمت بالمتغيرات الاقتصادية المحيطة بالعمل الصحفى كحجم المنظمة فى السوق الصحفى ومدى تأثيره على ما يتمتع به العاملون من استقلالية ومكانة اجتماعية وطبقت الدراسة على عينة بلغت(200) مفردة من كبار محررى الصحف اليومية بالولايات المتحدة الأمريكية ، **وكشفت النتائج** عن العلاقة بين حجم المنظمة الإعلامية ومدى الاستقلالية التى يتمتع بها المحررون فكلما كانت المؤسسة الإعلامية أكثر ضخامة زادت الاستقلالية المتاحة لكبار المحررين العاملين بها مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى رضائهم الوظيفى.

وسعت دراسة (1996) Eribo إلى الكشف عن دور الظروف السياسية كالخضوع للحكم العسكرى فى تقييد حرية الصحفيين **وتوصلت الدراسة** التى طبقت على عينة من(90) صحفيًا بنيجريا، أنه على الرغم من معاناة الصحفيين بنيجريا من

القمع وتقييد حرية الصحافة فى ظل الحكم العسكرى وشعورهم بعدم الرضا عن أجورهم إلا أنهم ملتزمون بأخلاقيات العمل الصحفى.

ومن الدراسات التى اهتمت بالعوامل المؤثرة فى اختيار الأخبار وتحرير الأخبار فى التليفزيون كانت دراسة سماح رضا (2001) التى اختبرت نظرية بناء الأجندة فى التعرف على بعض المؤثرات التى تتحكم فى حكم القائم بالاتصال فى التليفزيون المصرى على صلاحية الخبرللاذاعة، ومن ناحية أخرى الكشف عن الدور الذى تلعبه مصادر الأنباء الخارجية – المتمثلة فى وكالات الأنباء الدولية والشبكات العالمية المصورة- فى توجيه اهتمام القائم بالاتصال إلى بعض القضايا ومن ثم التأثير فى الأجندة النهائية للأخبار، **وكشفت الدراسة** عن تفوق متغير سياسة الدولة على غيرها من المتغيرات كالقيم الخبرية واهتمامات الجمهور فى التأثير على القائم بالاتصال داخل غرفة الأخبار عند اختيار وتحرير الأخبار الخارجية ، كما كشفت نتائج الدراسة أنه كلما زاد اهتمام وكالات الأنباء الدولية والشبكات المصورة ببعض القضايا الخارجية زاد اهتمام القائم بنفس هذه الأخبار ومن ثم أصبحت أكثر ظهورًا فى أجندة الأخبار مادامت لا تتعارض مع سياسة الدولة.

وتأتى دراسة الأمير صحصاح (2001) التى أجراها على عينة من القيادات الصحفية والصحفيين بصحف الأهرام الدولى والشرق الأوسط والحياة ،بالإضافة إلى عينة تحليلية للمواد الإخبارية بهذه الصحف ، لتكشف عن المحددات الأساسية والسياسات التحريرية وإلى أى مدى تتفق مع توجهات المواد الإخبارية فى الصحف محل الدراسة، **وتوصلت** إلى أن محددات السياسات التحريرية تنحصر فى الكفاءة والالتزام من أهم المعايير التى تحكم اختيار المحررين بقسم الأخبار بجريدة الحياة والموهبة والمهارات المهنية والمبادرة والإبداع والاستقلالية والانضباط المهنى يحكم اختيار المحررين بجريدة الشرق الأوسط وفى الأهرام الدولى كانت أهم محددات السياسة التحريرية هى التميز والخبرة فى العمل الصحفى ،كما كشفت النتائج عن

إدراك الصحفيين فى الصحف محل الدراسة لتوجهات المادة الإخبارية فى صحفهم خاصة فيما يتصل بالقيم الإخبارية وهذا يشير إلى أن الصحيفة كمنظمة هى حارس البوابة الفعلى الذى يجمع وينتقى المواد الإخبارية للنشر وتتفق هذه التوجهات الإخبارية مع السياسات التحريرية للصحف محل الدراسة.

وتتفق دراسة Daniels& Hollifield (2002) التى طبقت على عينة من(132) مفردة من العاملين بقناة CNN الإخبارية فى نتائجها مع دراسة Stamm&Underwood (1993) حيث توصلت إلى أن التغييرات التى تطرأ على سياسات غرفة الأخبار وتؤثر سلبًا على جودة المنتج الصحفى يؤدى إلى انخفاض مستوى الرضا الوظيفى للعاملين ويزيد من اتجاهاتهم السلبية نحو هذا التغيير.

وفى عام (2003) سعت دراسة محرز غالى إلى الكشف عن العوامل الإدارية المؤثرة فى تشكيل السياسات التحريرية للصحف المصرية، وانطلقت الدراسة من مدخل تحليل وطبقت باستخدام منهج المسح على عينة من القيادات الصحفية بصحف الأهرام والوفد والأسبوع بالإضافة إلى عينة تحليلية من المواد الصحفية بالصحف السابقة الذكر **وكشفت النتائج** أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على السياسة التحريرية للصحف محل الدراسة، تمثلت فى طبيعة النظام السياسى ومناخ حرية الصحافة، تلاها ملاك الصحف ثم أصحاب المصالح وجماعات الضغط كالأحزاب السياسية ورجال الأعمال والقوى الفكرية خاصة ذات الطابع الدينى ،بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادى السائد ومصادر تمويل الصحف ،ثم نمط الفكر الإدارى والتنظيمى السائد بالمؤسسات الصحفية حيث أكد (81.3%) من اجمالى العينة هذا العامل وأخيرًا جاء العامل الخاص بكفاءة العنصر البشرى المتواجد داخل إدارة التحرير.**كما أوضحت النتائج** أن السياسة التحريرية للصحف المصرية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتى فى مقدمتها تلبية رغبات ملاك الصحف من خلال الالتزام بالتعبير عن الخط السياسى والفكرى لهم ،ثم العمل على زيادة الإيرادات من

خلال تلبية رغبات المعلنين وتوجيه السياسة التحريرية بما لايتعارض مع مصالحهم وأخيرًا تلبية رغبات واحتياجات القراء.

وحاول محمد محمود(2005) فى دراسته تقويم الفن الصحفى والأداء المهنى للصحف المصرية الصادرة عن شركات مساهمة وطبقت الدراسة باستخدام منهج المسح على عينة تحليلية من هذه الصحف تمثلت فى جريدة الأسبوع والنبأ والميدان وصوت الأمة والزمان، بالإضافة إلى عينة ميدانية ضمت القائمين بالاتصال فى الصحف السابقة الذكر – باستثناء جريدة النبأ- واعتمدت الدراسة على الفروض الخاصة بنظرية النظم **وتوصلت إلى** ارتفاع نسبة المادة الإخبارية فى الصحف محل الدراسة مقابل انخفاض نسبة مواد الرأى والمواد الاستقصائيه وأرجع الباحث ذلك إلى ضعف القدرات المهنية للصحفيين العاملين بهذه الصحف بما لا يؤهلهم لتقديم هذه الفنون.

وقد ركزت هذه الصحف على القضايا الداخلية وخاصة السياسية ثم الاجتماعية وأخبار الفضائح ،كما أشارت النتائج إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات تؤثر على طبيعة المضمون بالصحف موضع الدراسة وجاء فى مقدمتها سياسة تحرير الصحيفة وتوجهاتها العامة ثم الانتماءات والجماعات المرجعية، تلا ذلك علاقات العمل والضغوط المهنية والرضا الوظيفى للقائم بالاتصال.

وتأتى دراسة عمر حسين (2006) لتبحث فى تأثير حرية الصحافة فى مصر على الممارسة المهنية خلال عامى 2004و2005 وذلك من خلال رصد واقع حرية الصحافة فى مصر والتعرف على المعوقات التى يواجهها القائم بالاتصال فى ممارسة المهنة سواء تلك المرتبطة بالمؤسسة التي يعمل بها أو المفروضة عليه من قبل السلطة السياسية أو حتى التي يفرضها الصحفي على نفسه من رقابة ذاتية وجمعت الدراسة بين أكثر من مدخل من المداخل النظرية التي تعتمد عليها دراسات القائم بالاتصال وهى مدخل حارس البوابة ومدخل المسئولية الاجتماعية ومدخل

الأداء الوظيفي. وطبقت الدراسة باستخدام الاستبيان على عينة من الصحفيين العاملين بالصحف القومية والحزبية والخاصة ووكالة أنباء الشرق الأوسط ،كما اعتمدت الدراسة فى شقها الثانى على استمارة تحليل الخطاب ونماذج تحليل خاصة بالنصوص الصحفية المرتبطة بموضوع حرية الصحافة، **وأظهرت النتائج** قلق الصحفيين إزاء حالة الحريات الصحفية فى مصر فقد أشار ما يقرب من نصف العينة أن حرية الصحافة متدنية وأحيانًا غائبة ،كما تعتبر السياسة التحريرية لمعظم الصحف معوقًا للممارسة المهنية ،فقد أكدت الدراسة أن بعض القائمين بالاتصال يلمسون رقابة مسبقة على ما ينشرونه من قبل رؤساء الأقسام ومديرى التحرير، وتتمثل فى الالتزام بخط معين عند الحديث عن موضوع معين قبل البدء فى تغطيته أو عدم تكليف شخص معين بتغطية موضوع معين لكونه معارض له، ومن ناحية أخرى كشفت نتائج الدراسة أن(70%) من عينة الدراسة ترى أن التشريعات الصحفية المعمول بها فى مصر تعتبر أيضًا قيدًا على حرية الصحافة وممارسة المهنة.

وتتشابه دراسة نرمين نبيل فى أهدافها مع الدراسة السابقة حيث هدفت إلى بحث إشكالية حرية الصحافة فى مصر بين السلطة وممارسات الصحف المصرية فى الفترة من1995 إلى 2005 من خلال رصد توجهات السلطة إزاء حرية الصحافة وتوصيفها من خلال تحليل القرارات والإجراءات والممارسات التى اتخذتها السلطة نحو الصحف والصحفيين، وتوصيف التطور الخاص بقوانين الصحافة والمقارنة بين تأثيرات القوانين المختلفة على حرية الصحافة، وكذلك تحليل الممارسات المهنية داخل الصحف المختلفة القومية والحزبية والخاصة وتأثيرها على حرية الصحافة من حيث مدى استقلالية الصحفى وتمتعه بحرية داخل صحيفته، ومدى التزام الصحف المختلفة بآداب المهنة وعدم تخطيها لحدود حرية الصحافة والاعتداء على أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفى وانقسمت عينة الدراسة إلى عينة ميدانية بلغ قوامها (170) صحفيًا بالصحف المصرية القومية، الحزبية، الخاصة وعينة تحليلية لقوانين

الصحافة والقرارات التى اتخذتها السلطة إزاء حرية الصحافة وفى ضوء أهداف الدراسة **توصلت الباحثة إلى** أن توجهات السلطة السياسية الحاكمة نحو الصحافة المصرية اختلفت من عام (1995) حتى عام (2005) فقد اتسمت بالتشدد والتضييق أحيانًا وبالتسامح ومنح الفرصة لحرية التعبير أحيانًا أخرى، وإن كانت ممارسات السلطة لا تزال تميل إلى التضييق أكثر منها إلى التشجيع ويتم ذلك إما باستغلال النصوص التشريعية الموجودة التى من شأنها تقيد الصحافة والحد من حريتها أو التحايل عليها أحيانًا وتخطيها وتخطى أحكام القضاء فى أحيان أخرى، كما كشفت الدراسة عن أن الصحفيين لا يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلال المهنى داخل مؤسساتهم بسبب وجود الرقابة الذاتية وتخوف بعض قيادات الصحف القومية من التغيير فى السياسة التحريرية والتعبير بحرية، كذلك بتسلط المالك أحيانًا فى الصحف الخاصة، ومن ناحية أخرى اتضح من الدراسة أن ممارسات الصحف المصرية لم تلتزم فى أحيان كثيرة بآداب المهنة وقد كانت الصحف القومية أكثر الصحف التى وردت ملاحظات بشأنها.

وتأتى دراسة ماجدة عبد المرضى (2008) لتبحث فى العوامل والمتغيرات المؤثرة على حرية التعبير فى الصحافة المصرية سواء المرتبطة (بالقائم بالاتصال- المضمون – الجمهور) أو المتعلقة بالمتغيرات المجتمعية المحيطة بالظاهرة والمؤثرة فيها (كالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية) وذلك فى إطار رصد وتحليل وتفسير الملامح المستقبلية لظاهرة الصحافة المتخصصة فى مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2015 **وخلصت الباحثة إلى** وجود ثلاثة سيناريوهات متوقعة لمستقبل الصحافة فى مصر وهى: سيناريو الثبات (المرجعى) الذى يعنى بقاء الوضع الراهن كما هو عليه وسيناريو الإبداع (الإخلاص والتفاؤل) وأخيرًا سيناريو التراجع (التشاؤمى) وحرصت الباحثة عند التعرض لكل سيناريو من هذه السيناريوهات أن يحتوى على الافتراضات الأساسية الخاصة به وفترة تشغيل

السيناريو ووصف الوضع المستقبلى للصحافة وفقا لكل سيناريو، واتضح من خلال استعراض مكونات كل سيناريو أن أكثر السيناريوهات المتوقع حدوثها هى سيناريو الثبات يليه سيناريو التفاؤل ثم السيناريو التشاؤمى، وعلى الرغم من وجود اختلافات جوهرية بين السيناريوهات الثلاثة المتوقع حدوثها، إلا أن التحدى التكنولوجى ظهر بصورة مؤثرة فى مختلف السيناريوهات.

ونختتم هذه المجموعة من الدراسات بدراسة الأمير صحصاح (2010) التى اتفقت فى نتائجها مع نتائج الدراسة السابقة ،**حيث كشفت** عن تأثر السياسة التحريرية للجريدة بمجموعة من العوامل بعضها يتصل بالمؤسسة الصحفية من الداخل كأيديولوجية الصحيفة وظروف العمل الصحفى والجهاز التحريرى للصحيفة والامكانات المادية لها والبعض الآخر من العوامل يرتبط بالنظام الإعلامى السائد والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع ، جاء ذلك فى إطار تحليل هذه الدراسة للعوامل المؤثرة على انتقاء الأخبار بالصحف وقد اعتمد الباحث على تحليل التراث النظرى المرتبط بموضوعه وتوصل أيضًا إلى ان السياسة التحريرية من أهم العوامل المؤثرة فى انتقاء الأخبار.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتضح من عرض الدراسات السابقة اتفاق **أهداف** أغلب هذه الدراسات فى رصد وتحليل العوامل المؤثرة فى السياسة التحريرية سواء المرتبطة بالمؤسسة الصحفية من الداخل كأيديولوجية الصحيفة، نمط الفكر الإدارى السائد بها وإمكاناتها المادية والتكنولوجية كدراسة (الأمير صحصاح،2010) و(محرز غالى،2003) أو العوامل الخارجية المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع.

بينما ركزت بعض الدراسات على الكشف عن محددات السياسة التحريرية ودورها سواء فى انتقاء الأخبار أو تحقيق الرضا الوظيفى للقائمين بالاتصال خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير مثل دراسات (Stamm & Underwood,1993) و(Daniels &Hollifield.2002) و(Eribo.1996) و(Pearce.,1994) و(الأمير صحصاح،2001).

كما جمعت دراسات أخرى بين دراسة العوامل المؤثرة فى سياسة المؤسسات الإعلامية وخاصة الصحفية من ناحية ودور هذه السياسة فى أداء العمل بهذه المؤسسات كدراسة (سماح رضا،2001) ودراسة (عمر حسين،2006) و(محمد محمود،2005).

أما عن **المنطلقات النظرية** لهذه الدراسات فأغلبها لم تحدد أطرها النظرية وخاصة الدراسات الأجنبية ،بينما تنوعت الأطر النظرية لبعض الدراسات السابقة- وخاصة العربية – بتنوع الأهداف التى انطلقت منها فقد ركزت بعضها فى صياغة أهدافها وتحليل وتفسير نتائجها على مدخل نظرى واحد كنظرية بناء الأجندة أو نظرية النظم مثل دراسات (سماح رضا،2001).

و(محمد محمود،2005) بينما زاوجت دراسات أخرى بين أكثر من مدخل نظرى مثل دراسة (عمر حسين،2006) التى انطلقت فى صياغة أهدافها من مداخل حارس البوابة، والمسئولية الاجتماعية، والأداء الوظيفى.

وفيما يخص الناحية المنهجية طبقت أغلب هذه الدراسات على القائمين بالاتصال فى المؤسسات الإعلامية – خاصة الصحفية- فى حين جمع بعضها الآخر بين العينة الميدانية والتحليلية المرتبطة بتحليل مضمون الصحف محل الدراسة وكان أسلوب المسح هو الأكثر استخداما فى الدراسات التى عرضنا لها.

أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة:

1- تعددت العوامل المؤثرة فى السياسة التحريرية للمؤسسات الصحفية وكان أبرزها العوامل السياسية المرتبطة بسياسة الدولة ،تلاها العوامل الاقتصادية المتعلقة بمصادر تمويل الصحيفة وتأثير المعلنين على ما ينشر بالصحف، ثم نمط الفكر الإدارى وأيديولوجية الصحيفة ولاشك أن هذه العوامل تؤثر فى انتقاء الأخبار وفى درجة حرية التعبير الممنوحة للقائمين بالاتصال مما يؤثر فى درجة رضاهم الوظيفى عن العمل، والجدير بالذكر أن بعض الدراسات السابقة لم تتناول السياسة التحريرية كمتغير مستقل وإنما جاء فى سياق معالجتها للعوامل المؤثرة على الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال ودرجة رضاهم الوظيفى.

2- توصلت بعض الدراسات التى ركزت على محددات السياسة التحريرية للصحف إلى أن الكفاءة والالتزام والموهبة الصحفية من أهم محددات السياسة التحريرية سواء للصحف القومية أو الخاصة.

خامسًا:الإطار المنهجى:

يصنف هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التحليلية التى تهدف إلى وصف ظاهرة معينة وتركيبها واستكشاف توزيع الخصائص والتوجهات لقطاع من الجمهور ،بالإضافة إلى التعرف على أسباب هذا التوزيع (محمد الجوهرى ،عبدالله الخريجى،1997).

** وهذا ما تهدف إليه هذه الورقة من خلال الكشف عن العوامل المؤثرة فى السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط والكشف عن آثار هذه السياسة فى الرسالة الإعلامية للوكالة.

وتعتمد هذه الورقة فى تحقيق أهدافها على الأسلوب المسحى الذى يسعى إلى جمع البيانات الاجتماعية من خلال المقابلات أو الاستبيانات وتحليلها وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين الذين يمثلون مجتمعًا معينًا (محمد الجوهري، عبدا لله الخريجى ،1997 :41).

**ويفيد هذا الأسلوب فى جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بملامح السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فى هذه السياسة وآثارها فى فاعلية الرسالة الإعلامية للوكالة.

وقد تم اختيار وكالة أنباء الشرق الأوسط كمجتمع للدراسة وقد تأسست الوكالة فى 15 ديسمبر عام 1955 كشركة مساهمة تملكها دور الصحف المصرية برأسمال لم يتجاوز فى ذلك الوقت 20 ألف جنيه ، ثم شاركت الحكومة المصرية بالنصف بعد عدة اشهر، وفى 8 فبراير عام 1956 صدر قرار مجلس الوزراء المصرى بإنشاء الوكالة وفى 28 فبراير بدأت توزيع أولى نشراتها بالرونيو وفى عام 1960، أممت الوكالة مع باقى المؤسسات الصحفية وأصبحت تتبع وزارة الإعلام ،حتى استقر وضعها عام 1978 كمؤسسة صحفية قومية تتبع مجلس الشورى كباقى المؤسسات الصحفية القومية وبدأت الوكالة عملها فى شارع طلعت حرب بالقاهرة مرورا بمبنى الإذاعة فى شارع الشريفين حتى استقرت فى عام 1981 فى مبناها المستقل بشارع هدى شعراوى بباب اللوق.

(وكالة أنباء الشرق الأوسط ،1996 :7-9).

بدأت الوكالة ببث أخبارها باللغة العربية فقط، وكان عدد الأخبار يعد بالعشرات ،أما الآن فقد وصل إلى(650) خبر يوميًا فى المتوسط وتبث الوكالة يوميا طوال ثمانى عشر ساعة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية، حيث تبدأ إرسالها من الساعة السابعة صباحًا إلى الواحدة بعد منتصف الليل ويستمر الإرسال طوال 24 ساعة فى حالة وقوع أحداث هامة ، وبدأت فى عام 1996 بث خدماتها عبر ثلاث أقمار صناعية تغطى قارات أفريقيا وآسيا وأوربا والأمريكتين كما بدأت فى نفس العام فى استخدام الحاسب الآلى فى عمليات تحرير وبث الأخبار.

أهداف وكالة أنباء الشرق الأوسط :

تهدف الوكالة الى تحقيق المهام التالية

1- الحصول على الأنباء من مختلف المصادر فى الداخل والخارج وبثها وتسويقها.
2- إعداد مختلف المواد الصحفية من تحقيقات صحفية مصورة وصور وأبحاث ودراسات وتسويقها فى الداخل والخارج.
3- إصدار النشرات المتخصصة باللغة العربية واللغات الأجنبية فى المجالات التى تهم المشتركين
4- تقديم الخدمات الإخبارية الخاصة لوكالات الأنباء العالمية، ومراسلى وسائل الإعلام المقيمين بالقاهرة.
5- تقديم الخبرات الصحفية والفنية لوكالات الأنباء الوطنية فى العالم العربى وأفريقيا ودول العالم الثالث.

(وكالة أنباء الشرق الأوسط ،2013: 1).

وتقوم الوكالة بأداء مهامها من خلال مجموعة من القطاعات كما يتضح من الشكل رقم(1) والشكل رقم(2).

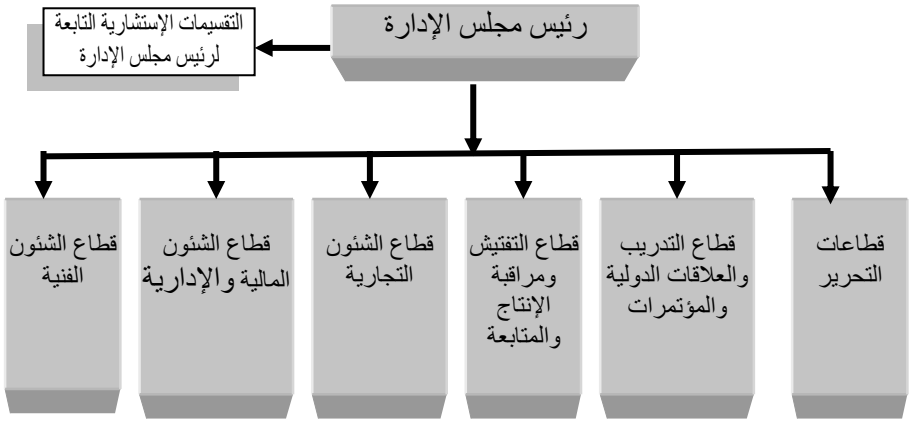

شكل رقم (1) الهيكل التنظيمى لوكالة أنباء الشرق الأوسط

أما قطاعات التحرير فتتكون من ثمانية قطاعات كما يتضح من شكل رقم (2):

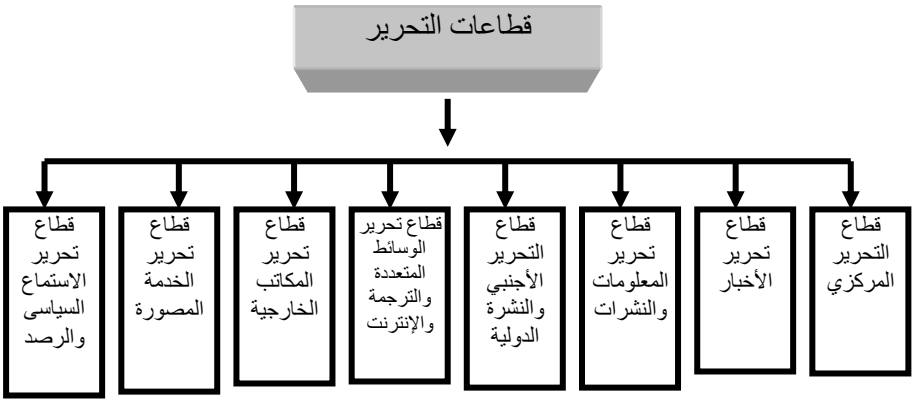

شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمى لقطاعات التحرير بوكالة أنباء الشرق الأوسط

المصدر:الجلسة الثامنة والتسعين لمجلس إدارة الوكالة والمنعقدة فى 2006/6/21.

وتم الاعتماد فى جمع البيانات على دليل المقابلة الذى تم تطبيقه على خمسة من نواب رئيس التحرير بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

خصائص حالات الدراسة:

اختارت الباحثة خمسة من نواب رئيس التحرير بالوكالة الذين يختصون بالتالى:

- الإنابة عن رئيس التحرير فى حالة غيابه.
- الإشراف على تنفيذ سياسة الوكالة فى المجال الصحفى ومتابعة الإنتاج وإصدار التوجيهات.
- الاشتراك فى رسم السياسة التحريرية للوكالة.

وفيما يلى خصائص حالات الدراسة:

رقم الحالة	السن	النوع	المؤهل	الوظيفة
الحالة رقم(1)	أكثر من 60 سنة	ذكر	ليسانس آداب	نائب رئيس تحرير مشرف على المكاتب الخارجية (المراسلين)
الحالة رقم (2)	59 سنة	أنثى	لغات	نائب رئيس تحرير مشرف على الخدمة المصورة وأرشيف الصور الإليكترونية
الحالة رقم(3)	أكثر من 60 سنة	أنثى	ليسانس آداب فرنسى	نائب رئيس تحرير مشرف على الديسك الفرنسى والنشرة الدولية الخاصة
الحالة رقم (4)	أكثر من 60 سنة	ذكر	ليسانس آداب فلسفة	نائب رئيس تحرير مشرف على المالتى ميديا
الحالة رقم (5)	أكثر من 55 سنة	أنثى	بكالوريوس علوم وآداب صحافة	نائب رئيس تحرير مشرف على النشرات المتخصصة والدراسات والأبحاث والمكتبة الاليكترونية

جدول رقم (1) يوضح خصائص حالات الدراسة

المجال الزمنى للدراسة.

استغرقت الدراسة الفترة من منتصف شهر سبتمبر 2012 حتى بداية شهر مايو 2013.

سادسًا: النتائج:

1- ملامح السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقابلات الحرة أن السياسة التحريرية هى"القواعد والتوجهات التى تصدر لإدارات التحرير المختلفة والمتعلقة بالموضوعات والأخبار المستخدمة فى إصدار نشرات الوكالة"ويضعها مجلس التحرير الذى يتكون من رئيس مجلس الإدارة - والذى يشغل منصب رئيس التحرير أيضًا – ونوابه وأقدم مديرو التحرير بالوكالة وبرغم وجود مجال لإبداء وجهات النظر المختلفة فى مجلس التحرير الإ أن الرأى النهائى يكون لرئيس التحرير ويدلل على ذلك نائب رئيس التحريرالمشرف على المكاتب الخارجية قائلا "**إن رئيس مجلس الإدارة باعتباره المسئول الرئيسى عن الوكالة فالكلمة الأولى والأخيرة فى يده فى كل ما يتعلق بشئون الوكالة**"[1].

وبما أن الوكالة هى لسان حال الدولة، فقد كان تبنى موقفها الرسمى إزاء الأحداث والقضايا المحلية والخارجية مع العمل على تقديم رؤية موضوعية للأحداث – بما لا يضر بالصالح العام للدولة- هى أبرز ملامح السياسة التحريرية للوكالة وإن اختلفت درجة الالتزام بها وفقا للنظام السياسى الحاكم ، وقيادات الوكالة المسئولين عن وضع هذه السياسة ، فمثلاً أثناء العدوان الثلاثى على مصر – بعد أشهر قليلة من نشأة الوكالة – كانت هى الوسيلة الوحيدة لنقل صوت مصر ووجهة نظرها فى

[1] مقابلة مع الحالة رقم (1) نائب رئيس التحرير المشرف على المكاتب الخارجية بتاريخ2012/9/17.

الخارج (وكالة أنباء الشرق الأوسط،1996 :8) ومن ناحية أخرى ساهم بعض رؤساء التحرير بالوكالة فى تطوير رسالتها الإعلامية على مر تاريخها.

وتؤكد ذلك الحالة رقم (1) قائلة "**الفترة التى اتسمت بالليبرالية فى عمر الوكالة هى فترة زين العابدين نجاتى، الذى تولى رئاسة تحرير الوكالة فى عام1962حيث اتسم أداء الوكالة فى هذه الفترة بالديناميكية مما أدى إلى خلق نوع من الممارسة التى تليق بوكالات الأنباء ".**

وعلى النقيض شهدت الوكالة تراجعا فى أداء رسالتها الإعلامية وتحولها إلى **"بوق لرموزالنظام"** بسبب تخوف بعض القيادات من نشر الموضوعات التى تنتقد رموز النظام، وذلك للحفاظ على مناصبهم بالوكالة وقد ظهر ذلك بوضوح فى عصر مبارك حيث اجمع المبحوثون على أن الوكالة كانت تحرص على عدم نشر أى انتقاد أو أى أخبار معارضة لرموز النظام بصرف النظر عن الالتزام بالموضوعية والمصداقية ، هذا إضافة إلى الرقابة الذاتية التى كان يمارسها القائمون بالاتصال على أنفسهم **وتتفق هذه النتيجة** مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة (نرمين نبيل) عن العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية فى الفترة من1995إلى 2005 حيث فسرت عدم استقلالية الصحفيين بوجود الرقابة الذاتية وتخوف بعض قيادات الصحف القومية من التغيير فى السياسة التحريرية والتعبير بحرية.

وتتفق الحالة رقم(2) وهى نائب رئيس التحرير المشرفة على أقسام الخدمة المصورة وأرشيف الصور الاليكترونية مع ما سبق مضيفة" **إن أهداف الوكالة وأسلوب عملها منذ نشأتها يصطبغ بصبغة النظام الحاكم ، ففى المرحلة الاشتراكية مثلاً اصطبغنا بهذه الصبغة وهكذا كما أن الموضوعية لا يمكن أن تتوفر بالكامل فى**

وسائل الإعلام ، فالإعلام الأمريكي مثلا قام بعملية غسيل مخ للشعب الأمريكي لإقناعه بالحرب على العراق "[2].

أما بعد ثورة 25 يناير فقد كشفت النتائج أن السياسة التحريرية انفتحت نوعًا ما وازداد هامش الحرية والموضوعية ليشمل مثلا نشر الأخبار المعارضة وتغطية أخبار الأحزاب التى كانت تمنع قبل الثورة مع تجنب الهجوم المباشر على رموز النظام ويرجع ذلك إلى رغبة المحررين فى رفع سقف الحرية حتى دون موافقة النظام الحاكم حاليًا•، والذى يحاول ممارسة بعض الضغوط على الوكالة لتقييد أدائها لدورها- كما أشار بعض المبحوثين- مثل حجب بعض الأخبار عنها لصالح وكالة أنباء الأناضول التركية أو فرض بعض الضغوط المادية عليها.

بينما يرى بعض المبحوثين أن السياسة التحريرية للوكالة بعد الثورة مذبذبة حيث تشير الحالة رقم (2) **"انه لا يوجد شكل موحد للكتابة بعد الثورة فمثلا ما ينشر أحيانًا من أخبار معارضة قد يمنع من النشر فى أحيان أخرى".**

ومن ناحية أخرى كشفت المقابلات الحرة مع نواب رئيس التحرير أن المحررين الجدد يتعرفون على ملامح السياسة التحريرية للوكالة من خلال الممارسة العملية فى صالة التحرير والتوجيه من الرؤساء المباشرين فى العمل.

2- العوامل الداخلية المؤثرة فى السياسة التحريرية للوكالة

أظهرت النتائج تضافر مجموعة من العوامل المرتبطة بالوكالة من الداخل والتى تؤثر فى سياستها التحريرية وتتمثل هذه العوامل فى:

[2] مقابلة مع الحالة رقم (2) نائب رئيس التحرير المشرفة على أقسام الخدمة المصورة وأرشيف الصور الإليكترونية بتاريخ 2012/9/23.

• تم تطبيق الدراسة الميدانية أثناء حكم الرئيس السابق محمد مرسى.

(أ) نمط الملكية:

كشفت الدراسة الميدانية أن الوكالة تابعة للمجلس الأعلى للصحافة التابع لمجلس الشورى مثلها فى ذلك مثل الصحف القومية وبالتالى فهى ملتزمة بالتعبير عن أهداف وسياسات الدولة ،فقد أجمع المبحوثون على أن الوكالة هى " **الناطق باسم الدولة** "، وإن اختلف بعضهم حول التفرقة بين دور الوكالة فى "**التعبير عن مصالح الدولة" و" مصالح رموز النظام الحاكم"** فقد رأى بعض المبحوثين مثل الحالة رقم (2) "**أنه لا يوجد فرق على أرض الواقع بين مصالح الدولة ومصالح النظام الحاكم فالوكالة على مر تاريخها كانت تصطبغ بصبغة النظام الحاكم وإن ظهر تأثير ذلك بوضوح فى عهد مبارك ".**

بينما يرى بعض المبحوثين أن هذه التفرقة شهدتها الوكالة فى مراحل مختلفة من تاريخها وقد ارتبط ذلك بنمط القيادة السائدة بها ويقودنا هذا إلى العامل الثانى وهو العوامل الإدارية.

(ب) نمط الإدارة:

تعددت التعريفات الخاصة بالإدارة بتعدد الكتاب فى مجال الإدارة من ناحية ومحاولتها التعبير عن المراحل التى مر بها الفكر الإداري فى تعامله مع هذا المصطلح من ناحية أخرى ،ومن هذه التعريفات أن الإدارة"هى مجموعة الوظائف التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المحددة للمشروع بأحسن الوسائل وأقل التكاليف وفى حدود الموارد والإمكانات المتاحة " كما تعرف الإدارة "بأنها التنسيق الفعال للموارد المتاحة من خلال العمليات المتكاملة للتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لتحقيق أهداف العمل الجماعى (محمود علم الدين ،2002 :10-11).

وقد كشفت نتائج المقابلات الحرة أن رئيس التحرير هو الموجه الرئيسى لسياسة الوكالة فى اختيار الأخبار وطريقة تناولها، وقد أشار أغلب المبحوثين إلى أن

الوكالة شهدت نمطين من القيادات (رؤساء التحرير) يتسم النمط الأول بالحرية والاستقلالية فى العمل بما لا يخل بأهداف الوكالة فى كونها تعبيرًا عن سياسة الدولة وقد ساهم ذلك فى تطوير الرسالة الإعلامية لها.أما النمط الثانى فيتسم بالتبعية المطلقة للنظام الحاكم مما حول أهداف الوكالة إلى التعبير عن مصالح هذا النظام فقط وقد دللت على ذلك الحالة رقم (4) وهو نائب رئيس التحرير المشرف على قسم المالتى ميديا **"بعض رؤساء التحرير جعلوا من الوكالة لسان حال رموز النظام الحاكم فقط ويرجع ذلك إلى أن اختيار القيادات لا يتم بناء على معيار الكفاءة ولكن على أساس الولاء"3.**

(ج) الإمكانات المادية:

تلعب الامكانات المادية للوكالة دورًا كبيرًا فى التأثير على سياستها التحريرية ذلك لان الدولة هى الممول الرئيسى لها ، **"لان مواردها الذاتية كما أشارت الحالة رقم(1) لا تتعدى7 أو8 مليون جنيه سنويا وتتمثل فى تسويق الخدمات المختلفة للوكالة وذلك لأنها لم تعد نفسها للاعتماد على مواردها الذاتية بدرجة كبيرة** "وفى نفس هذا السياق أضافت الحالة رقم (2) قائلة **"أن رؤساء التحرير لا يسعون إلى زيادة الميزانية لتطوير العمل بالوكالة"، وتتفق نتيجة هذا المحور مع نتائج** دراسات (محرز حسين ،2003)و(الأمير صحصاح،2010) التى أشارت إلى تعدد العوامل الداخلية المؤثرة فى السياسة التحريرية للصحف المصرية مثل طبيعة الملكية والإمكانات المادية وأيديولوجية الصحيفة ونمط الفكر الإدارى ،وإن اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (محرز حسين،2003) فى أهمية العامل الخاص بنمط الإدارة حيث أشار محرز حسين فى دراسته إلى تراجع أهمية هذا العامل مقارنة بالعوامل الأخرى ، بينما احتل مرتبة متقدمة فى التأثير على السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

[3] مقابلة مع الحالة رقم (4) نائب رئيس التحرير المشرف على قسم المالتى ميديا بتاريخ 2012/10/9.

3- العوامـل الخارجيـة المـؤثرة فـى السياسـة التحريريـة لوكالـة أنبـاء الشـرق الأوسط.

أظهرت النتائج أن السياسة العامة للدولة من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة فى السياسة التحريرية للوكالة ،نظرا لطبيعة ملكيتها وتمويلها وإن زادت حدة هذا التأثير فى بعض الفترات وكان أكثرها وضوحا – كما ذكر المبحوثون- فى عهد مبارك حيث قام بعض رؤساء التحرير بتحويل الوكالة إلى" **بوق لرموز للنظام** "فكانت تحرص على عدم نشر أفكار الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وكذلك أغلب أخبار الاضرابات والمظاهرات أو تناولها بشكل يرضى عنه رموز النظام كما تمثلت أغلب مصادر الأنباء فى" المصادر الرسمية" هذا إضافة إلى تدخل بعض المصادر فى شئون النشر ،خاصة الأخبار السياسية ، وتقول الحالة رقم(5) -وهى نائب رئيس تحرير مشرفة على أقسام الدراسات والأبحاث والنشرات المتخصصة والمكتبة الإليكترونية – فى هذا الصدد "**كانت القوى السياسية قبل ثورة 25 يناير توجه الرسالة الإعلامية للوكالة سواء بالحذف أو الإضافة لخدمة مصلحة النظام**"[4]

وقد اتفق معها فى الرأى الحالة رقم (4) حيث علق قائلا "**إن معايير اختيار الأخبار فى ظل السياسة التحريرية التى كانت سائدة قبل 25 يناير كانت تتمثل أولاً فى عدم نشر الأخبار المعارضة للنظام أو احد رموزه ويأتى فى المرتبة التالية معيار الموضوعية وتلبية احتياجات المشتركين**"، إضافة إلى ما سبق أكد بعض أفراد العينة مثل الحالة رقم (2) "**أن منع نشر بعض الأخبار المعارضة يكون إيجابيا للحفاظ على الأمن القومى ، فمثلا أثناء حرب الخليج منعت أمريكا نشر أى شىء بخلاف ما حدده الجيش ، ولكن المشكلة التى يواجهها الإعلام الرسمى فى مصر هو عدم قدرته على تعبئة الجماهير تجاه قضايا الدولة الحقيقية** "، وقد أثر ذلك سلبا

[4] مقابلة مع الحالة رقم(5) وهى نائب رئيس تحرير مشرفة على أقسام الدراسات والأبحاث والنشرات المتخصصة والمكتبة الاليكترونية بتاريخ 2012/10/9.

على الرسالة الإعلامية للوكالة خاصة بعد انتشار القنوات الفضائية الخاصة والمواقع الصحفية الاليكترونية التى تعتمد على مراسليها فى تغطية الأحداث المحلية وتسبق الوكالة أحيانًا فى نشر بعض الأخبار ولذا اقتصر اعتمادها على الوكالة فى تغطية الأخبار الرسمية المرتبطة برئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء والوزارات المختلفة، والجدير بالذكر أن السياسة التحريرية للوكالة لم تتأثر بانتشار هذه الوسائل الإعلامية.

أما بعد ثورة 25 يناير فقد أجمع المبحوثون – كما سبق أن ذكرنا – أن السياسة التحريرية انفتحت نوعا ما على المصادر التى كان يمنع نشر أخبارها قبل ذلك مثل الأحزاب والقوة المعارضة وإن كانت هذه السياسة مذبذبة بين قبول ورفض هذه الأخبار فالنظام السياسى (فى فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسى) كان يتخوف من الإعلام المصرى ولذا يحاول الضغط عليه لتقييد دوره وتمثلت وسائل الضغط على الوكالة فى محاولة حجب الأخبار عنها لصالح وكالة الأناضول التركية أو الضغط عليها ماديًا **واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات:**

(Eribo,1996) **و**(سماح رضا،2001) و(Daniels& Hallifield,2002) و(محرز حسين،2003) و(عمر حسين،2006) و(ماجدة عبد المرضى ،2008) و(الأمير صحصاح،2010) التى كشفت عن أهمية العوامل المرتبطة بسياسة الدولة سواء فى انتقاء الأخبار أو التأثير فى سياسة وسائل الإعلام والتى تؤثر بدورها فى مدى رضاهم الوظيفى.

4- رؤية القائمين بالاتصال فى الوكالة حول تأثير سياستها التحريرية فى فاعلية الرسالة الإعلامية.

اتضح من عرض المحاور السابقة أن السياسة التحريرية للوكالة تؤثر فى فاعلية رسالتها الإعلامية ومن ثم قدرتها على التنافس مع وكالات الأنباء الأخرى فنظام ملكية الوكالة وتمويلها التابع للدولة ساهم فى زيادة تبعيتها للنظام الحاكم أثر فى

بعض الأحيان على موضوعية الوكالة فى تغطية بعض الأخبار الخاصة بمعارضة رموز النظام وكذلك الاقتصار فى أغلب الأحيان على المصادر الرسمية فقط، وقد أجمع المبحوثون على أن تطوير السياسة التحريرية مرتبط بفصل ملكيتها عن الدولة وزيادة مواردها المادية مثل إنشاء خدمات جديدة ، والجدير بالذكر أنه وقت تطبيق هذه الدراسة كانت الوكالة قد بدأت فى تطوير بعض خدماتها وتمثلت فى العمل على إنشاء موقع جديد للوكالة أو ما يسمى ب"Portal "الجديد لتسهيل وصول الخدمة إلى المشتركين ،كما سيضم بعض الخدمات الجديدة مثل خدمة الفيديو والتقارير الصحفية بالإضافة إلى اشتماله على وسائل للتواصل مع المشتركين وقياس رجع الصدى، إضافة إلى إنشاء صفحة للوكالة على الفيس بوك، وقد أشار المبحوثون أنه سيتم إنشاء استديو فى الوكالة وكذلك بوابة جماهيرية تركز على تغطية الشئون الداخلية والخارجية فى كل المجالات وتستهدف التواصل الزائرين داخل مصر وخارجها[5].

سابعًا:مناقشة النتائج فى ضوء القضايا النظرية.

ينصب اهتمام هذا المحور على مناقشة النتائج فى ضوء الإطار النظرى للدراسة بغرض الكشف عن مدى التطابق والاختلاف بين هذه النتائج والمقولات النظرية التى انطلقت منها الدراسة من عدد من القضايا الخاصة **"بالنظرية النقدية "** فى علاقتها بالاتصال الجماهيرى.وفيما يلى مناقشة هذه النتائج.

1- اتفقت نتائج الدراسة مع النظرية النقدية فى نظرتها لوسائل الإعلام فى علاقتها بالقوى المسيطرة فى المجتمع، حيث افترضت أن هذه القوى تؤكد نفوذها من خلال وسائل الإعلام التى تقوم بإعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية بما يتفق مع رؤيتها وأهدافها وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التى أبرزت تأثير سياسة الدولة والنظام الحاكم فى السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط ومن ثم تعد من

[5] مقابلة مع المبحوثين بتاريخ 2013/5/7 لمتابعة تطوير خدمات الوكالة .

أبرز العوامل المؤثرة فى فاعلية الرسالة الإعلامية للوكالة، فقد كان تبنى الموقف الرسمى للدولة إزاء الأحداث والقضايا المحلية والخارجية أبرز ملامح سياستها التحريرية ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء نظام ملكية وتمويل الوكالة التابع للدولة الذى ساهم فى زيادة تبعيتها للسلطة الحاكمة أو النظام السياسى الحاكم.

ومن ثم تتفق هذه النتيجة مع الفرضية التى ترى أن وسائل الاتصال تتأثر ببناء القوى الاقتصادية والسياسية المهيمنة التى توظف الرسائل الاتصالية لتدعيم هيمنتها وتحقيق مصالحها، وتجلى ذلك كما كشفت النتائج – خاصة فى عهد مبارك- فى عدم نشر أغلب أفكار الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ،وكذلك وكذلك اغلب أخبار الإضرابات والمظاهرات أو تناولها بشكل يرضى عنه رموز النظام والاقتصار فى أغلب الأحيان على المصادر الرسمية، بالإضافة إلى تدخل المصادر فى شئون النشر – خاصة الأخبار السياسية – ويرجع ذلك فى جزء منه إلى نمط القيادة التى تدير العمل فى الوكالة ، حيث أشار بعض المبحوثين إلى أن رؤساء التحرير قاموا بتحويل الوكالة إلى "بوق للنظام" وذلك للحفاظ على مناصبهم.

وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية التى اهتمت بدراسة العلاقة بين رؤساء التحرير والصحفيين ومصادر أخبارهم باعتبارها تمثل لعبة القوة داخل المؤسسة الإعلامية، التى يتم عن طريقها تدعيم نفوذ القوى المسيطرة فى المجتمع.

** وقد اختلفت النتائج إلى حد ما مع الفرضية السابقة سواء فى الفترة التى أعقبت ثورة 25 يناير مباشرة أو فى فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسى، حيث أكد المبحوثون انفتاح السياسة التحريرية للوكالة – إلى حد ما- لتضم الأخبار التى كانت تمنع من النشر التى سبق الإشارة إليها وذلك لرغبة المحررين بالوكالة فى التخلص من التبعية المطلقة للنظام السياسى أيا كان.

وقد ساهم فى ذلك أيضًا تخوف النظام الحاكم فى عهد الرئيس محمد مرسى من الإعلام المصرى عمومًا بما فى ذلك الوكالة ومحاولة تقييد دورها سواء بحجب

الأخبار عنها ومنعها من الوصول إليها أو الضغط عيها ماديًا ،مما زاد من رغبة المحررين فى محاولة إبراز كافة وجهات النظر بقدر الإمكان.

وإن كانت هذه السياسة مذبذبة– كما أشارت النتائج- بين قبول نشر الأخبار والأفكار المعارضة فى بعض الأحيان أو منعها فى أحيان أخرى ويرجع ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة وموحدة لدى القيادات فى الوكالة.

2- برغم اتفاق نتائج الدراسة مع فرضيات النظرية النقدية الخاصة بدور وسائل الإعلام فى تدعيم نفوذ القوى المسيطرة فى المجتمع وتأثرها ببناء القوه الاقتصادية والسياسية المهيمنة ، إلا أنها اختلفت معها فى قدرة وسائل الإعلام على تحقيق استقرار المجتمعات عن طريق حشد وتعبئة الجماهير تجاه القضايا التى تحقق هذا الاستقرار حيث أشارت النتائج إلى أن الوكالة – خاصة فى عهد مبارك- كانت تدعم رموز النظام السياسى الحاكم أكثر من تعبيرها عن مصالح الدولة وقد دلل على ذلك بعض أفراد العينة قائلين "**إن المشكلة التى يواجها الإعلام المصرى هو عدم قدرته على تعبئة الجماهير تجاه قضايا الدولة الحقيقية**"

3- ترى النظرية النقدية ضرورة خلق أنماط اتصالية جديدة تنمو وتتطور عن طريق الحوارات الجماعية القادرة على طرح خطاب عقلانى نقدى يحل محل الخطاب الرسمى وذلك لاستبدال النظام المؤسسى بنظام آخر لايحتوى على معوقات وعراقيل تعوق حركة الأفراد ومشاركتهم فى المجتمع ، ويتفق ذلك مع النتيجة الخاصة برؤية القائمين بالاتصال لتطوير السياسة التحريرية للوكالة ومن ثم زيادة فاعلية رسالتها الإعلامية، حيث أجمع أفراد العينة أن استبدال النظام المؤسسى القائم يرتبط أولاً بفصل ملكية الوكالة عن الدولة والعمل على زيادة مواردها المادية الذاتية بإنشاء خدمات جديدة وتطوير خدماتها الموجودة.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

1- اعتماد محمد علام (2012) الإحصاء فى البحوث الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية.

2- اعتماد محمد علام، إجلال إسماعيل(2013)،علم اجتماع التنظيم- مداخل نظرية ودراسات ميدانية، مكتبة الانجلو المصرية.

3- حسن عماد مكاوى ،ليلى حسين السيد (1999)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية.

4- سماح رضا زكى(2001) دور وكالات الأنباء الدولية والشبكات العالمية المصورة فى بناء أجندة وسائل الإعلام المصرية بالنسبة للأخبار والقضايا.

5- عبير أمين فريد،(2004)، الوعى الدينى للشباب المصري- دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

6- عمر حسين جمعة،(2005)، تأثير حرية الصحافة فى مصر على الممارسة المهنية، دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامى 2004-2005 دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، رسالة ماجستير- كلية الإعلام.

7- عواطف عبد الرحمن،(2002)، النظرية النقدية فى بحوث الاتصال، دار الفكر العربى.

8- فؤاد فايد،(2006) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية الأداء الوظيفى– بالتطبيق على بيت المال الكويتى ، كلية التجارة –جامعة عين شمس.

9- فاطمة يوسف القليني"(2002.)، القيم كما تعكسها الصحافة المحلية- تحليل مضمون صفحة المحليات بجريدة الأهرام" –مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب-جامعة القاهرة.

10- فاطمة يوسف القليني، محمد شومان،(2004)، الاتصال الجماهيرى- اتجاهات نظرية ومنهجية دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

11- كرم شلبى (1988) معجم المصطلحات الإعلامية ،دار الشروق.

12- ماجدة عبد المرضى محمد،(2008)، مستقبل الصحافة المتخصصة فى مصر خلال الفترة من2005 حتى 2015 ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

13- -محرز حسين غالى (2003)، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية للصحف المصرية ،رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

14- محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى،(1997)، طرق البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.

15- محمد عبد الحميد ،(2004)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب القاهرة.

16- محمد محمود عبد الفتاح، (2005)، الصحف المصرية الصادرة عن شركات مساهمة دراسة تقويمية للفن والأداء المهنى، رسالة ماجستير، كلية الإعلام- جامعة القاهرة.

17- محمد منير حجاب، (2004.)، المعجم الإعلامى، دار الفجر للنشر والتوزيع.

18- محمود علم الدين ،(2002)، إدارة المؤسسات الصحفية فى الوطن العربى – المبادئ الأساسية وحالات تطبيقية.

19- نجوى عبد الله الطبلاوى، (1996)، تأثير ثقافة المنظمة على الفعالية التنظيمية بالتطبيق على منظمات صناعة الدواء فى مصر، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

20- وكالة أنباء الشرق الأوسط ،(1996)،أ.ش.أ (40) عامًا من التقدم من أجل إعلام أفضل 1956-1996.

ثانيًا مصادر الإنترنت:

1- الأمير صحصاح،(2001) السياسة التحريرية فى الصحف اليومية.

www.elameer.elaphblog.2001

on 16/5/2010

2- الأمير صحصاح (2010) العوامل المؤثرة على انتقاء الأخبار.

www.elameer.elphablog.2010

On 16/5/2010

3- وكالة أنباء الشرق الأوسط (2013).

www.mena.org.2013

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1-Baran J. Stanley & Davis K. Dennis , Mass Communication Theory , Foundations , Ferment , and Future, United Kingdom,2006.

2-Becker C. James ,"The important of individual performance from the perspective of performance Effectiveness", Small Group Reaserch,vol.32,2001.

3-Conseil international de la Langue Fracaise, Dictionnaire de la Presse et des Medias,1991.

4-Danial L.George& Hollifield "Ann Times of Turmoil: Short and Long Term Effects of organizational change of Newsroom Employees" Journalism and Mass Communication Quarterly,vol.79,No3,2002.

5-Eribo Festus (1996) "Job satisfaction commitment and perception of Nigerian Journalists under military .vol 20,no 4.

6- Pearce David(1994) "Effect of organizational size on job satisfaction of Top Editors at U.S.Dailies"Journalism Quarterly vol.71,no.4.

7-Stamm Keith & Unerwood Doug (1993) "The relationship of job satisfaction to newsroom policy ,changes"Journalism Quarterly vol.70,no3.